



WSRC

مجلس تنظيم قطاع المياه
WATER SECTOR REGULATORY COUNCIL



التقرير السنوي

لأداء مجلس تنظيم قطاع المياه

2022

مقدم إلى دولة رئيس الوزراء

للفترة ما بين 1 كانون الثاني و 31 كانون الأول للعام 2022



WSRC

مجلس تنظيم قطاع المياه
WATER SECTOR REGULATORY COUNCIL

التقرير السنوي

لأداء مجلس تنظيم قطاع المياه

2022

مقدم إلى دولة رئيس الوزراء

للفترة ما بين 1 كانون الثاني و 31 كانون الأول للعام 2022



فخامة رئيس دولة فلسطين
محمود عباس "أبو مازن"
دولة رئيس الوزراء
د. محمد اشتية



المحتويات

7	تقديم مجلس الإدارة
8	مجلس الإدارة
9	طاقم العمل
10	هيكلية المجلس
11	رؤية ورسالة المجلس
12	الفصل الأول: ملخص تنفيذي
16	المناطق المغطاة ضمن عمل المجلس
16	أدوات العمل
17	الإنجازات الرئيسية للمجلس
18	الفصل الثاني: الأهداف الإستراتيجية
26	الأنشطة المتحققة ضمن مهام المجلس وفق القانون
27	التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة
27	أهم التحديات والعقبات
28	الفصل الثالث: الأداء المالي
30	الفصل الرابع: ملخص العام 2022 والخطط المستقبلية للعام 2023
32	توجهات أخرى للمجلس خلال الفترة القادمة

تقديم رئيس مجلس الإدارة



محمد عوني أبو رمضان

رئيس مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه

دولة الدكتور محمد اشتية حفظه الله

رئيس مجلس الوزراء

يتشرف مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه برفع تقارير أداءه للعام 2022 لدولتكم وذلك تماشياً مع ما ورد في المادة 20 من القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه.

إن الهدف من رفع هذا التقرير هو التأكيد على دولتكم بأن المجلس ملتزم بتطبيق ما ورد في القانون وأنه استمع جيداً لملاحظاتكم وتوجيهاتكم خلال لقاء تسليمكم التقرير السابق وأنه أخذ بهذه الملاحظات والتوجيهات جميعاً.

دولة الرئيس:

إن عمل المجلس يتطور بشكل مستمر مع الوقت، ففي الوقت الذي بدأ به المجلس عمله مع عدد محدود من مقدمي الخدمات أصبح الآن يغطي كافة مقدمي الخدمات على مستوى الوطن وفي الوقت الذي كانت مراقبة أداء مقدمي الخدمات تتم من خلال عدد محدود من المؤشرات أصبحت الآن تتم بعدد من المؤشرات تتوافق مع ما يتم العمل به عالمياً.

لقد كان لتوجيهاتكم الكريمة لنا كمجلس إدارة و لوزارة المالية ووزارة الحكم المحلي خلال اللقاء السابق الأثر الأكبر في استدامة عمل المجلس وتثبيت أركانه ودافعاً قوياً لمزيد من التنسيق مع المؤسسات الشريكة والعاملة في قطاع المياه مما أعطى مزيداً من الدعم لجهودنا لتكون شريكاً في برنامج إصلاح قطاع المياه.

مجلس الإدارة الحالي

معالي السيد
محمد عوني أبو رمضان
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور توفيق البديري
عضو مجلس الإدارة،
ممثل وزارة الحكم المحلي



السيد فريد غنام
عضو مجلس الإدارة،
ممثل وزارة المالية



السيد عبد الله لعلوح
نائب رئيس المجلس،
ممثل وزارة الزراعة



المهندس مازن نوري
عضو مجلس الإدارة



الدكتور زياد الميمي
عضو مجلس الإدارة



السيدة هالة أبو الهوى
عضو مجلس الإدارة، ممثلة
سلطة المياه الفلسطينية

طاقم العمل

المدير التنفيذي	محمد سعيد الحميدي
المدير المالي والإداري	رياض الديسي
مراقب أداء	قاسم صالح
مراقبة تعرفه	نورا الجمل
مراقب عمليات الصرف الصحي وقاعدة البيانات	أحمد الأطرش
ممثل المجلس في غزة	رامز المدهون
مسؤولية العلاقات العامة والاتصال	سوزان مسحل
مساعدة إدارية	رond طه
مراقبة الجودة	ياسمين الحوج
مراقب أداء / قطاع غزة	عبد الله حجازي
نظم معلومات	صالح نعمان
مراسل	عمر البرغوثي

صورة جماعية لطاقم العمل



الهيكل التنظيمي للمجلس



رؤية ورسالة المجلس

رؤية المجلس

خدمات مياه وصرف صحي منظمة، ومراقبة، ومستدامة تحظى برضا المستهلكين.

رسالة المجلس

يعمل مجلس تنظيم قطاع المياه على مراقبة، وتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي وفق أسس مستدامة، وعادلة، وشفافة تسعى لتحقيق مصالح جميع الأطراف.



الفصل الأول

الملخص التنفيذي

استهل المجلس العام 2022 باجتماع مجلس الإدارة بدولة رئيس الوزراء والذي عرض خلاله على دولته عدد من القضايا والملاحظات حول عمل المجلس وأداء مقدمي الخدمات. شارك في الاجتماع المذكور كل من:

1. معالي السيد محمد أبو رمضان

2. عطوفة السيد عبد الله لحلو

3. عطوفة السيد فريد غنام

4. عطوفة الدكتور توفيق البديري

5. المهندس مازن نوري

6. الدكتور زياد الميمي

حضور محمد سعيد الحميدي: المدير التنفيذي

هدف الاجتماع إلى:

- تسليم دولته التقرير السنوي للمجلس وتقارير الأداء الخاصة بعمل مقدمي الخدمات.
 - اطلاع دولته على توجهات عمل المجلس للعام 2021.
 - نقاش توجهات دولته فيما يتعلق بتمويل عمل المجلس والأنظمة ذات العلاقة بعمل المجلس.
1. توجه معالي رئيس مجلس الإدارة بالشكر أولاً لدولته وللحكومة الفلسطينية على تواصل دعمهم المادي والمعنوي للمجلس مما كان له الأثر الأكبر في استمرارية عمله.
 2. تفضل معالي السيد رئيس مجلس الإدارة بتسليم نسخة من التقرير السنوي لدولته حيث أشاد دولة رئيس الوزراء بالمجلس منوهاً إلى أن المجلس هو أول مؤسسة تقوم بتسليم التقرير السنوي.
 3. استعرض معالي رئيس مجلس الإدارة أمام دولته ملخص لإنجازات عمل المجلس للعام 2020 وتوجهات العمل للعام 2021 ومنوهاً بالصعوبات التي تواجه المجلس من تذبذب بالتمويل وعدم صدور الأنظمة ذات العلاقة بعمل المجلس حتى الآن.
 4. فيما يتعلق باستدامة عمل المجلس أشار دولته إلى حرص الحكومة على بناء وتقوية عمل المؤسسات وأن الحكومة ستكون مستعدة لدعم المجلس باستمرار، وطلب من عطوفة وكيل وزارة المالية وضع بند ثابت في الموازنة العامة للمجلس.
 5. توجه عطوفة السيد فريد غنام بالشكر لدولته على هذه المبادرة منوهاً إلى استعداد وزارة المالية لذلك وحرصها على استدامة عمل المجلس.
 6. أصر دولته على اصدار الأنظمة ذات العلاقة بعمل المجلس بأسرع وقت ممكن ووجه مستشاره لشؤون السياسات الدكتور اسطفان سلامة لمتابعة ذلك مع معالي رئيس سلطة المياه خلال الأسبوعين القادمين.
 7. أكد عطوفة السيد عبد الله لحلو على ضرورة إنجاز الأنظمة ذات العلاقة بعمل المجلس وبالسريعة الممكنة.
 8. في موضوع دمج المؤسسات أشار دولته إلى إتمام دمج 30 مؤسسة حتى الآن والتوجه لدمج 25 مؤسسة أخرى قريباً. وفي سؤاله عن دمج مؤسسات التنظيم في فلسطين المياه والكهرباء والمواصلات كان توجه المجلس بعدم ضرورة ذلك حالياً لأن قطاع المياه لم يستقر بعد وخصوصياته ومشاكله تختلف كلياً عن قطاع الكهرباء والمواصلات، وطالب دولته بضرورة التواصل مع مجلس تنظيم قطاع الكهرباء لتبادل المعرفة والدروس المستفادة.

9. في موضوع الإفادة من توصيات المجلس طالب دولته المجلس بصياغة توصيات المجلس لمشاريع قرارات يتم نقاشها أولاً مع وزارة الحكم المحلي وإن اقتضت الضرورة يتم صياغتها كمشاريع قرارات تصدر عن مجلس الوزراء.
10. فيما يتعلق بالصرف الصحي واقتطاعات الحكومة الإسرائيلية لأموال المقاصة أشار دولته إلى ضرورة إعطاء الموضوع أولوية قصوى، حتى لو اقتضت الضرورة الاستدانة من البنوك لإنشاء محطات صرف صحي.
11. أكد دولته على توجه الحكومة لإنشاء شركة المياه الوطنية وأن عدد من القرارات قد صدرت بالفعل لأجل ذلك مشدداً على ضرورة تعيين مدير عام للشركة بأسرع وقت ممكن.
12. أشاد الدكتور زياد الميمي بالموضوع واهتمام الحكومة بذلك منوهاً إلى أن موضوع الشركة يتم تداوله منذ أمد بعيد.
13. في موضوع استدامة تقديم الخدمات ذكر دولته توجه الحكومة إلى خفض الدعم عن أسعار المياه وأنه أعطى توجيهاته لرئيس سلطة المياه بإنجاز الموضوع خلال السنوات الخمس القادمة.



تقديم تقرير 2021 لدولة رئيس الوزراء

التوجيهات التي أعلن عنها رئيس الوزراء الفلسطيني في بداية العام خلال اجتماعه مع مجلس إدارة المجلس والأهداف الإستراتيجية التي وضعها المجلس للفترة ما بين الأعوام 2020 - 2022 أخذين بعين الاعتبار ما ورد في المادة 24 من الفصل الرابع في قانون المياه لسنة 2014 وتعديلاته لسنة 2019 تم الأخذ بها جميعاً عند صياغة أهداف برنامج مراقبة وترخيص مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي للفترة أيار 2022 وحتى نيسان 2026، حيث تلخصت هذه الأهداف كما يلي:

1. تحسين مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية في تقديم الخدمات للمستهلكين.
2. تحسين الأداء المالي لمرافق المياه والصرف الصحي ومقدمي الخدمات.
3. تحسين الأداء التشغيلي لمرافق المياه والصرف الصحي ومقدمي الخدمات.
4. يتم رصد مشاركة المواطنين ورضاهم تجاه مقدمي الخدمات ومرافق المياه الإقليمية من قبل المجلس.
5. تعزيز القدرة التنظيمية والرقابية للمجلس.

تم الاعتماد في صياغة هذه الأهداف أساساً على ما ورد من أهداف في إستراتيجية عمل المجلس للأعوام 2020-2022 وتحديثاتها والتي تمثلت بما يلي:

1. مجلس تنظيم يتمتع بقدرات إدارية وفنية وتنظيمية وعلاقات إيجابية تمكنه من القيام بالمهام الملقاه على عاتقه.
2. الوصول إلى كافة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين بما يسهم في ضمان عدالة، وجودة، وكفاءة خدمات المياه والصرف الصحي.
3. السعي لضمان امتثال مقدمي الخدمات للمعايير والإستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات العلاقة.
4. المساهمة مع سلطة المياه في تنفيذ برنامج إصلاح قطاع المياه.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار رؤية دولة رئيس الوزراء وتوجيهاته كما يلي:

- في موضوع التعاون مع مجلس تنظيم قطاع الكهرباء فقد تم التواصل على مدار العام مع المجلس وعقدت العديد من اللقاءات ويتم الإطلاع مجدداً على تجربة مجلس تنظيم قطاع الكهرباء في موضوع التراخيص مع بداية العام 2023 في لقاء يضم كافة المعنيين من كلا الطرفين.
- في موضوع الصرف الصحي واقتطاعات الحكومة الإسرائيلية لأموال المقاصة قام المجلس بمسح لمعظم المحطات العاملة في المحافظات الشمالية ووفر البيانات ذات العلاقة وتقدم بإقتراحات عملية لوزارة الزراعة الفلسطينية من خلال عطوفة وكيل الوزارة.
- في موضوع صياغة توصيات المجلس على شكل مشاريع فقد عقد المجلس اجتماعاً مع كافة مدراء عاميين مديريات الحكم المحلي لإطلاعهم على نشاطات المجلس وبياناته ومخرجات عمله وبناء عليه تم التوافق على استمرار التواصل فيما يخص نتائج المراقبة او التوصيات ذات العلاقة من خلال عطوفة وكيل الوزارة أو بشكل مباشر مع المديريات.
- فيما يخص اصدار الأنظمة فقد عمل طاقم المجلس وبشكل حثيث مع طاقم سلطة المياه الفلسطينية على الانتهاء من إعداد التعليمات الخاصة بهذه الأنظمة وشارك المجلس سلطة المياه في عقد العديد من الورشات مع مقدمي الخدمات لشرح حيثيات وآليات تطبيق هذه الأنظمة.
- في موضوع استدامة عمل المجلس واستدامة تقديم الخدمات فإن المجلس قام بإعداد سياسة الاستدامة المالية وسيباشر اعتباراً من مطلع العام 2023 بجمع رسوم التراخيص من مقدمي الخدمات. ويوفر المجلس البيانات المالية لمقدمي الخدمات مصحوبة بتحليل لتكاليف تقديم الخدمة والمدخلات الفنية والمالية والإدارية التي تسهم في رفع أو خفض هذه التكاليف. إضافة لذلك وفر المجلس دليلاً لتدريب مقدمي الخدمات على كيفية الوصول للاسترداد الكامل للتكاليف.

المناطق المغطاة حالياً ضمن مراقبة المجلس:

خلال العام 2020 والنصف الأول من العام 2021، تمكن المجلس من مراقبة كافة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي داخل قطاع غزة بنسبة (100%)، ومراقبة (95%) من مقدمي الخدمات في الضفة الغربية، لتبلغ نسبة التغطية (98%) على مستوى الوطن.

غزة	الضفة الغربية	
2.1m	3m	عدد السكان المخدومين
2.1m	3.1m	عدد السكان الكلي
100%	95%	
173709	490307	عدد المشتركين
25	73	العدد السابق لمقدمي الخدمات
0	204	عدد مقدمي الخدمات الجدد
25	277	مجموع أعداد مقدمي الخدمات

أدوات العمل:

عدد المتغيرات	الاستبيانات
170	استبانة مراقبة خدمات المياه
55	استبانة مراقبة خدمات الصرف الصحي
69	استبانة مراقبة محطات معالجة مياه الصرف الصحي
42	مؤشرات خدمات المياه في قاعدة البيانات
23	مؤشرات خدمات المياه التي يتم نشرها
21	مؤشرات خدمات الصرف الصحي

الإنجازات الرئيسية للمجلس عام 2022:

- تقرير مؤشرات أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين للعام 2021 باللغتين العربية والإنجليزية.
- ملخص أداء كافة مقدمي الخدمات (التقرير المقارن) باللغتين العربية والإنجليزية.
- تقرير الدراسة التحليلية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية اعتماداً على مختبرات الفحص للعام 2021.
- تقرير أداء مقدمي الخدمات على مستوى الوطن والذي أعطى ملخص لخدمات 277 مقدم خدمة.
- تقرير أداء خدمات الصرف الصحي للعام 2021.



الفصل الثاني

تحقيق الأهداف الإستراتيجية

وفقاً لأهداف المجلس الإستراتيجية فقد تم تحقيق ما يلي:

بناء قدرات تنظيمية قوية للمجلس

التزاماً بتوجهات المجلس لبناء كادر تنظيمي يحقق الأهداف المرجوة وينجح في تطبيق خطة عمل المجلس، فقد قام المجلس بتوفير العديد من الفرص التدريبية الفردية والجماعية للكادر منها:

- تم عقد دورة تدريبية للكادر حول الإدارة بالنتائج (result based management and reporting) وأخرى في بناء العلاقة بين القطاع العام والخاص والأكاديمي في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وثالثاً في استخدام مهارات الإكسل المتقدمة في كتابة التقارير.
- إضافة لذلك فقد حصل العديد من الموظفين على دورات تدريبية كل حسب موقعه وتخصصه.
- قام المجلس بتحديث وتحسين هيكلية قاعدة البيانات، وآلية العمل بها، كما تم تحميل بيانات العاميين 2020 - 2021 على قاعدة البيانات المحدثة.
- كما عمل المجلس مع فريق سلطة المياه الفلسطينية لإنجاز التعليمات والإرشادات المتعلقة باللوائح والأنظمة والتعليمات والنماذج المتعلقة بنظام إنشاء وترخيص مرافق المياه الإقليمية.
- تم عمل زيارة ميدانية لعدة جهات في هولندا للإطلاع على التجربة الهولندية في مجال التعاون بين القطاع العام والخاص في قطاع المياه.

ضمان الالتزام بالسياسات والمعايير

- تمكن طاقم المجلس من جمع البيانات من 277 مقدم خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 25 مقدم خدمة في غزة، حيث غطت هذه البيانات القضايا التشغيلية بما في ذلك البيانات التقنية والمالية والجودة والبناء المؤسسي لمقدمي الخدمات.
- تم نشر ملخص لهذه البيانات، كما نشر المجلس جميع البيانات بشكل مفصل ضمن تقرير مؤشرات الأداء للعام 2021، كما يجري العمل على تحضير توصيات المجلس بناءً على السياسات العامة المقررة.
- وتأكيداً للالتزام بالمجلس بالسياسات والمعايير فإن خطط العمل السنوية تُبنى على الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في المادة 24 من القرار بقانون بشأن المياه وقد تم أيضاً توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع سلطة المياه الفلسطينية في أيار 2022 للتأكيد على دور كل من الطرفين والالتزام بالصلاحيات الممنوحة وفق القانون.

مراجعة تعرفه المياه والصرف الصحي

- أعد المجلس برنامج عمل لمراجعة التعرفه لكافة مقدمي الخدمات في فلسطين ضمن جدول زمني ومعايير اختيار حسب الأولوية.
- قام طاقم المجلس بتقديم المساعدة الفنية من خلال ورشات تدريب لـ 87 مقدم خدمة مياه وصرف صحي شارك فيها 165 موظف من هذه المؤسسات.
- ويقوم المجلس حالياً بجمع البيانات المالية التفصيلية حوالي 35 مقدم خدمة بهدف المراجعة ووضع السيناريوهات المختلفة والتي تضمن رضا المستهلك واستدامة الخدمات.
- بداية العمل بنظام التعرفه الجديد الذي صدر عن مجلس الوزراء كانت من خلال عقد ورشة عمل مشتركة ضمت رئيس سلطة المياه ورئيس مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه وطاقم المؤسسات مع العديد من مقدمي الخدمات.



الورشة المشتركة بين مجلس تنظيم قطاع المياه وسلطة المياه الفلسطينية حول المباشرة في مراجعة التعرف
حول المباشرة في مراجعة التعرف حسب نظام التعرف الموحد



جانب من الورشة حول احتساب التعرف مع مقدمي الخدمات في المحافظات الشمالية كانون أول 2022

تطوير برنامج لتحسين كفاءة مقدمي الخدمات

أصبح واضحاً للمجلس وبعد اصدار العديد من التقارير الرقابية أن العديد من مقدمي الخدمات يواجهون صعوبات تشغيلية متعددة والتي كان منها:

- صعوبة الوصول للاستدامة المالية بسبب عدم ملائمة التعرفة وارتفاع نسبة الفاقد وارتفاع تكاليف إنتاج وتوزيع المياه خاصة المتعلقة برواتب وأجور العاملين أو تكلفة الطاقة أو صعوبات إدارية أخرى.
- صعوبة الوصول لاستدامة فنية بسبب عزوف بعض الموظفين ذوي الخبرة عن الاستمرار في الوظيفة بسبب عروض أخرى أو عدم تلبية دوائر خدمات المياه لتطلعاتهم.
- صعوبة توثيق البيانات الإدارية والمالية والتشغيلية عند العديد من مقدمي الخدمات.
- عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في تقديم الخدمات خاصة لدى صغار مقدمي الخدمات.

من أجل ذلك سعى المجلس خلال العام 2022 واستمراراً لجهود سابقة بتوفير الدعم الفني لمقدمي الخدمات في الموضوعات أعلاه ويتنسيق كامل مع سلطة المياه واشتمل ذلك على العديد من اللقاءات والورشات التعريفية والتدريبية في موضوعات التعرفة والحوكمة والاستدامة المالية وحفظ وتوثيق البيانات وكيفية الاستفادة منها. ويعمل المجلس على الاستمرار في هذه اللقاءات خلال العام 2023.



جانب من الورشات التعريفية مع مقدمي الخدمات في المحافظات الجنوبية والشمالية



تدريب ممثلي مقدمي الخدمات على مراقبة العمليات التشغيلية بالتعاون مع فريق جامعة النجاح الوطنية

إعداد نظام الشكاوى

حيث إن المجلس يتلقى العديد من الشكاوى من مختلف المحافظات وحتى يتسنى توثيقها بعد التعامل معها ومعالجتها، قام المجلس خلال عام 2022 وامتنالاً للمادة 24 في بندها الثاني عشر من القرار بقانون بشأن المياه رقم 14 لسنة 2014 بإعداد نظام محوسب للشكاوى والذي سيتم تفعيله اعتباراً من بداية العام 2023.

سيتمكن المواطن من تقديم شكواه إلكترونياً للمجلس وسيتم توثيق ما جاء فيها وكيفية معالجتها والخروج بتقرير سنوي حول الشكاوى التي تصل المجلس.

التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة



جانب من الاجتماع مع مدراء عامين مديريات الحكم المحلي في المحافظات الشمالية من أجل التواصل والتنسيق حول مؤشرات الأداء والبيانات ومراجعة التعرف.

الاستفادة من بيانات المجلس في عمل المديريات تم التوجه بتزويد المشاركين من مختلف المحافظات ومديريات الحكم المحلي بكلمة مرور تسمح لهم بالدخول لقاعدة البيانات في أي وقت والاستفادة مما تحتويه من بيانات تفصيلية حول واقع خدمات المياه والصرف الصحي في محافظاتهم ومديرياتهم.

1. التنسيق الأهم كان مع سلطة المياه الفلسطينية وتم تتويج ذلك بمذكرة تفاهم جديدة في شهر تموز 2022 تعلقةت بعمل المجلس من خلال المنحة الهولندية بين عامي 2022 و2025 وحددت درجة متقدمة من التواصل والتعاون خلال هذه المرحلة وكان من بنودها:

- أ. تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين واللجان المشتركة المنبثقة عنها وعقد اجتماعات دورية بحيث يتم توثيق نتائج الاجتماعات للمتابعة المستمرة.
- ب. يتم استعراض النشاطات المدرجة بالمشروع بشكل ربع سنوي ومراجعة مدى تحقق نتائج المشروع من خلال المؤشرات بشكل سنوي، من خلال اللجان المشتركة وذات العلاقة للوقوف على آثارها المباشرة على مقدمي الخدمات.
- ت. يسعى مجلس تنظيم قطاع المياه إلى تحقيق الاستدامة المالية لديه، وبما يضمن الاستقلال المالي عن الجهات المانحة وفق الإمكانيات المتاحة وبالحد الأدنى المؤشر المذكور في المشروع (استدامة بمقدار 50%).
- ث. يقوم مجلس تنظيم قطاع برفع توصيات تتعلق بتعديل السياسات بناءً على مؤشرات الأداء التي يتم جمعها إلى سلطة المياه، بصفتها صاحبة الاختصاص في إصدار السياسات وتعديلها.
- ج. يلتزم المجلس بإعداد نظام الحوافز لمقدمي خدمات المياه ورفع لسلطة المياه خلال العام 2022 لإتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع برامج الحوافز.
- ح. يقوم المجلس بمتابعة ترخيص جميع مقدمي الخدمات وفق نظام إنشاء المرافق وترخيصها النافذ وبشكل عاجل وبحد أدنى تحقيق المؤشر ذو العلاقة المدرج في المشروع (ترخيص 40% من مقدمي الخدمات) حتى نهاية عام 2024.
- خ. يلتزم المجلس بالمتابعة مع مزودي الخدمات لتعديل أسعار المياه وفق نظام التعرف الموحد وبحد أدنى تحقيق المؤشر ذو العلاقة المدرج في المشروع.

- د. يقوم المجلس بعرض ونقاش البيانات التي يتم جمعها من مقدمي الخدمات على اللجنة ذات العلاقة قبل نشرها.
- ذ. يسعى المجلس من خلال المشروع لرفع كفاءة العاملين لديه بشكل مستمر خاصة في موضوعات فنية محددة.

2. يتم التواصل والتنسيق مع سلطة المياه بخصوص أية ملاحظات فنية حول مراحل تنفيذ المشروع ومراجعة تحقق نتائج الملاحظات الواردة بخصوص المشروع وذلك خلال الاجتماعات الدورية المشار إليها في هذه المذكرة.

مراقبة خدمات الصرف الصحي

تم خلال العام 2021 جمع بيانات 21 محطة معالجة مياه عادمة فاعلة تخدم أكثر من 350 ألف نسمة في الضفة الغربية وتصل قدرة المعالجة لإجمالي محطات الضفة الغربية حوالي 17.5 مليون متر مكعب بالعام وخلال عام 2021 عالجت حوالي 12 مليون متر مكعب من المياه العادمة.

كما تم جمع بيانات 5 محطات رئيسية في المحافظات الجنوبية هي إجمالي عدد المحطات العاملة في قطاع غزة تصل قدرتها حوالي 74 مليون متر مكعب. وخلال نفس الفترة تم علاج أكثر من 50 مليون متر مكعب. ومن الجدير بالذكر أنه تم رصد تحسن كبير في نوعية المياه العادمة المعالجة الناتجة نتيجة إنشاء محطات حديثة وإجراء تحديثات على المحطات القائمة وأكبر دليل هو في تحسن نوعية المياه على شواطئ غزة حيث إنه خلال الأعوام السابقة كانت أكثر من ثلثي شواطئ غزة غير صالحة للسباحة أما حسب آخر الفحوصات فإن حوالي 65% من شواطئ غزة مناسبة للسباحة.

قاعدة البيانات

قام المجلس في عام 2022 بجمع بيانات أكثر من 270 مقدم خدمة من الضفة الغربية عبر قاعدة البيانات الإلكترونية بينما تم جمع بيانات 25 مقدم خدمة في قطاع غزة عبر استمارة إكسل وتم تفريغها في قاعدة البيانات، وتحتوي قاعدة البيانات عدة استمارات وتعتمد على طبيعة الخدمات المقدمة:

- خدمة مياه فقط: 125 متغير.
- خدمة المياه وجمع الصرف الصحي فقط: 182 متغير.
- خدمة معالجة المياه العادمة: من 40-120 حسب طبيعة عمليات المحطة وحجمها وتوفر مختبر للفحص.

ملاحظات بخصوص قاعدة البيانات:

- تم تحديث قاعدة البيانات خلال عام 2021، استجابةً لبعض ملاحظات مقدمي الخدمات، ولكن ستحتاج إلى تحسينات إضافية لتسمح للمجلس بجمع بيانات ربعية رئيسية من مقدمي الخدمات وإجراء بعض الإضافات على أنظمة التحقق من البيانات لتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها.
- تم تحضير دليل لاستخدام قاعدة البيانات خلال العام الماضي، ولكن سيتم تحضير دليل محدث يشمل استخدام قاعدة البيانات وطبيعة المتغيرات والمؤشرات الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي والمعززات اللازمة للتحقق من البيانات، وذلك بهدف مساعدة الطواقم على فهم طبيعة البيانات خلال إدخالها وفهم النتائج الخاصة بمؤشرات الأداء وبالتالي تحسين نوعية البيانات التي سيتم جمعها.

نظام الشكاوى

وفقاً للبند الثالث عشر من المادة 24 من القرار بقانون بشأن المياه فإن المجلس مخول بمعالجة الشكاوى بين مقدمي الخدمات والمستهلكين، وحتى الآن يتلقى المجلس هذه الشكاوى من كافة المحافظات إما هاتفياً أو من خلال البريد الإلكتروني أو صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس أو من خلال محطات الإعلام المحلية أو المكتوبة أو من خلال الوصول للمجلس.

ما تم حصره خلال العام 2022 كان من محافظة رام الله والبيرة (عين منجد، سردا، مخماس، ام صفا وبيتونيا)، بيت لحم (الدوحة واسكان الميلاد)، طوباس (اليامون)، طولكرم (رامين وعنتا)، أريحا (النويعمة)، نابلس (قصره وقوصين). تم خلال العام 2022 تصميم وتجربة نظام شكاوى محوسب وسيتم تفعيله خلال شهر كانون ثاني 2023 والذي يتضمن توثيق كافة الشكاوى ويسهل متابعتها.

وحيث أن قسم لا بأس به من هذه الشكاوى متعلق بأسعار الربط فإن صدور نظام التعرفة قد حد منها بشكل كبير، ولكن تبقى الشكاوى المتعلقة بإمداد المياه وهذه لم يكن بإمكان المجلس التعامل معها إلا بضمان التوزيع العادل لما يتوفر من كميات لدى مقدم الخدمة.

استمرار العمل ببرنامج توافر المياه والتكيف الزراعي للتغيرات المناخية في شمال غزة

يتم تنفيذ هذا المشروع بمشاركة الوكالة الفرنسية للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والممثلة الإيرلندية في فلسطين وبتعاون الشركاء الفلسطينيين في البرنامج ووزارة الزراعة والمالية وسلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة ومجلس تنظيم قطاع المياه ومصلحة الساحل، ويهدف هذا البرنامج لتوفير المصادر الإضافية للمياه بما يحقق الأمن المائي الذي يعد أحد التحديات الرئيسية في فلسطين وكذلك تحقيق الأمن الغذائي في قطاع غزة. ودور المجلس فيه هو رقابي على العمليات التشغيلية من معالجة وحقق وإعادة استرجاع للمياه ثم الاستخدام في عمليات الري.

وفي هذا السياق شارك المجلس في كافة النشاطات ذات العلاقة بالمشروع من خلال حضور اجتماعات اللجان التوجيهية والفنية ومراجعة خطة مراقبة جودة المياه وتقرير التشغيل والصيانة وتقرير الرصد والتقييم وتم إعداد خطة المراقبة الخاصة بالمجلس.

مراقبة العمليات التشغيلية

تم تجهيز دليل تدريب مراقبة العمليات التشغيلية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي والذي يشمل كافة الجوانب التي يتناولها مقدمو الخدمات من أجل تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، ويشمل هذا الدليل على الجوانب المؤسسية، الإدارية والمالية، الفنية بالإضافة إلى الصرف الصحي كما تم تدريب 130 موظف يمثلون 85 مقدم خدمة مياه وصرف صحي بالضفة الغربية على آلية استخدام هذا الدليل، كما تم جمع البيانات الخاصة بهم من أجل تحليلها.

تطوير أدوات عمل المجلس الفنية والمؤسسية

حيث إن عمل المجلس حدده القرار بقانون بشأن المياه رقم 14 لسنة 2014 وتعديلاته رقم 19 لسنة 2019، فقد حدد المجلس الأدوات التالية للقيام بمهامه طيلة فترة عمله وتم الالتزام بها خلال العام 2021 وتمثلت بما يلي:

- الرقابة على أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي من خلال مؤشرات فنية ومالية وجودة مياه وأداء العاملين وبمجموع 23 مؤشر أداء.
- الرقابة على العمليات التشغيلية وتشمل الرقابة على عمليات الضخ والمعالجة وحفظ البيانات وأداء نظام التزود بالمياه بشكل كامل وعمليات الصرف الصحي ومن خلال عدد من المؤشرات التي وضعت

لذلك.

- مراقبة ومراجعة التعرفة وأسعار التمديدات لخدمات المياه والصرف الصحي وبما يتوافق مع سياسة التعرفة.
- مراقبة الاتفاقيات المتعلقة بالتزود بالمياه.
- مراقبة مدى الالتزام بمبادئ حوكمة خدمات المياه والصرف الصحي ضمن مجموعة مؤشرات تم وضعها لذلك.
- التراخيص: وهي الاتفاق الصادر عن المجلس بتوقيع مجلس الوزراء، والذي يحدد مجال ونطاق عمل مقدم الخدمة والشروط التي يضعها المجلس لتقديم الخدمة والأهداف السنوية التي ينبغي تحقيقها.
- المعايير والمواصفات التي تضعها سلطة المياه أو من خلال مؤسسة المواصفات والمقاييس إضافة لتلك التي يضعها المجلس والمتعلقة بجودة الخدمات الفنية والإدارية والتي تتضمنها الرخصة الممنوحة لمقدمي الخدمات.

وفي نفس الوقت فإن مخرجات العملية الرقابية للمجلس تشمل:

- أسعار مياه وخدمات عادلة تضمن استرداد التكلفة واستدامة الخدمات وتلبي توقعات المستهلكين.
- رخص للمرافق وخارطة طريق للنهوض بهذه المرافق توضح آليات تحسين الخدمات.
- آليات مراقبة تهدف إلى تحسين الخدمة وتضمن رضا المستهلكين وإعداد تقرير سنوي يمكن أن يستخدم لأغراض المقارنة والتطوير.
- برنامج حوافز لمقدمي الخدمة يساعد في تحسين الخدمة والقطاع.
- اتفاقيات تزود بالمياه عادلة ومدروسة وتلبي تطلعات جميع الأطراف.
- قاعدة بيانات تمكن مزودي الخدمة وصانعي القرار من التخطيط المستقبلي.
- نظام شكاوى يمكن مقدمي الخدمات والمستهلكين من الوصول لحلول سريعة وعادلة للشكاوى وبجهود بسيطة.
- تمثيل عادل لمقدمي الخدمات في مصالح المياه الإقليمية.

وبالإضافة إلى ما ورد فإن المجلس يدير قاعدة البيانات، ويعتمد في عمله الداخلي والخارجي على عدد من الأدوات والأنظمة الأخرى نذكر منها:

- نظام الأرشفة الإلكترونية.
- النظام المالي والموارد البشرية.
- نظام الشكاوى (قيد التحديث حالياً، سيكون النظام جاهزاً للعرض بحلول منتصف يناير 2023).
- تمت إعادة ابتكار موقع الويب (www.wsrc.ps) وهو الآن يديره قسم تكنولوجيا المعلومات.

الأنشطة المتحققة ضمن مهام المجلس وفق القانون:

المتطلب القانوني	النشاط / الإنجاز للعام 2022
مراقبة وفحص مدى الامتثال للشروط والمتطلبات والمؤشرات وإصدار تقارير الأداء. الفصل الرابع: المادة (24): 3,7,9, 11 و 12 من قانون المياه	إنجاز تقرير مراقبة أداء مقدمي الخدمات للعام 2021.
	إنجاز تقرير مقارنة الأداء للأعوام 2019 - 2020 - 2021.
	استمرار المسح الميداني لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي.
	جمع بيانات وتحليلها لحوالي 277 مقدم خدمة جدد.
إنشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الفنية والمالية والإحصائية ونشرها سنوياً. الفصل الرابع: المادة 24: 12	إعادة بناء قاعدة البيانات الخاصة بمقدمي الخدمات.
	عقد عدة ورشات عمل إرشادية لمقدمي الخدمات حول قاعدة البيانات ومراقبة الأداء.
المصادقة على أسعار المياه وبدل تكاليف الخدمات الأخرى. الفصل الرابع: المادة (24): 1.9 من قانون المياه	البدء بمراجعة التعرفة لعدد من مقدمي الخدمات حسب نظام التعرفة الموحد بلغ عددهم حوالي 35 مقدم خدمة، وقد تم رفع 5 منهم لمجلس الوزراء للمصادقة.
	إعداد خطة لمراجعة تعرفه كافة مقدمي الخدمات على مستوى الوطن وفق معايير وأولويات محددة تم التوافق عليها مع سلطة المياه الفلسطينية.
معالجة الشكاوى بين مقدمي الخدمات والمستهلكين. الفصل الرابع: المادة (24): 13	معالجة شكاوى المستهلكين والتي وصلت من عدد من مناطق الخدمة.
	إعداد نظام محوسب لاستقبال الشكاوى.
وضع معايير ضمان جودة الخدمات ومراقبة الامتثال. الفصل الرابع: المادة (24): 3, 10, 11.3, 10 و 11 من قانون المياه	مباشرة تدريب مقدمي الخدمات على مراقبة العمليات التشغيلية.
	المباشرة بوضع أهداف أداء محددة لمقدمي الخدمات لتكون أساس التراخيص المعدة لمقدمي الخدمات.
مراقبة العمليات التشغيلية المتعلقة بالإنتاج والنقل والتوزيع للمياه وخدمات الصرف الصحي الفصل الرابع: المادة 24: 7	وضع معايير الحد الأدنى لجودة الخدمات التشغيلية.
البناء المؤسسي لمجلس تنظيم قطاع المياه. الفصل الرابع: المادة (17)	مراجعة إستراتيجية المجلس وخطة عمل المجلس.
	إعداد آلية وبرنامج الاستدامة المالية للمجلس.
	تنفيذ خطة الاتصال والتواصل.
إصدار التراخيص لمرافق المياه وأي مشغل يقوم بإنشاء أو إدارة تشغيل منشأة للتزويد أو تحلية أو معالجة مياه الصرف الصحي. الفصل الرابع: المادة 24: 2	المباشرة بإعداد الرخص التشغيلية لخمسة وعشرين مقدم خدمات.
إجراء مراجعة سنوية لأداء المجلس ودوائره. الفصل الرابع: المادة 24: 14	إرسال التقارير السنوية لدولة رئيس الوزراء.

التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة

مع ملاحظة أن مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه يضم عدداً من ممثلي المؤسسات الهامة وذات العلاقة المباشرة بقطاع المياه وهي سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة ووزارة المالية كجهات حكومية إلا أن المجلس وإضافة لذلك استكمل خلال العام 2022 تعاونه مع المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بقطاع المياه:

المؤسسة	مجال التعاون
سلطة المياه الفلسطينية	تم توقيع مذكرة تعاون جديدة مع السلطة في شهر حزيران 2022 حول تنفيذ المشروع الممول من الحكومة الهولندية.
وزارة الحكم المحلي الفلسطينية	تم عقد اجتماع مع المدراء العامين لمديريات الحكم المحلي وتم من خلاله استعراض آليات عمل المجلس ونشاطاته وبعض نتائج مراقبة أداء مقدمي الخدمات وآلية زيادة التعاون بين المجلس ومقدمي الخدمات من خلال التدخل المباشر للمديريات.
وزارة الصحة الفلسطينية	تبادل المعلومات حول جودة المياه، بالإضافة إلى العمل ضمن فريق مشترك مع سلطة المياه الفلسطينية لوضع خطط تطوير وتحسين جودة المياه.
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	المساهمة في إعداد مواصفة الكلور السائل المستخدم في تطهير مياه الشرب ضمن مجموعة عمل خاصة بمياه الشرب.
وسائل الإعلام المحلية	يتم بشكل منتظم الحديث مع وسائل الإعلام وعقد لقاءات إعلامية تناقش قضايا المياه مثل: المياه غير المحاسب عليها، تعرفه المياه، الجودة، استدامة المجلس والخدمات.
الجامعات المحلية	تقديم البيانات والمعلومات للباحثين والطلبة، وتبادل الخبرات والأفكار حول برامج الأبحاث المتعلقة بمهام المجلس.
المنظمات غير الحكومية	المساعدة بشكل رئيسي في الوصول إلى البيانات ومساعدة تقنية وفنية لتنفيذ نشاطات تتعلق بقطاع المياه.
مشاركات إقليمية ودولية	شارك المجلس بالعديد من اللقاءات والاجتماعات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بقطاع المياه والصرف الصحي نظمت من خلال منظمة الصحة العالمية والجمعية العربية لمرافق المياه ومؤسسة مياه حوض المتوسط IME وزياره لجامعة ماسترخت لدراسة العلاقة بين القطاع الخاص والعام والأكاديمي في قطاع المياه. وقدم المجلس المشورة على وحدة الرقابة على المياه في الأردن واطلاق قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بخدمات المياه والاجتماع برجال الأعمال في دولة التشيك مستثمرون بقطاع المياه ومؤتمر الجامعات الهولندية الفلسطينية حول المياه.

أهم التحديات والعقبات

العقبات	التفاصيل
عدم إشراك المجلس في نشاطات وفعاليات محلية وإقليمية وعالمية في قطاع المياه.	تتجاهل وزارة الخارجية الفلسطينية وسلطة المياه الفلسطينية مجلس تنظيم قطاع المياه في العديد من المناسبات وورش العمل واللجان ذات العلاقة بقطاع المياه.
جمع البيانات في المحافظات الشمالية.	ما زال بعض مقدمي الخدمات متردد وغير جاهز لتقديم البيانات السنوية وقد تم ذكر أسماء عدد منهم في التقرير السنوي وهم: العوجا وبعبد ومجلس خدمات دورا وحلحول وإذنا والسموع ونوبا وعزموط.
الوصول إلى البيانات التفصيلية من صغار مقدمي الخدمات.	فيما تغطي عملية جمع البيانات التي يقوم بها المجلس كافة مقدمي الخدمة على مستوى الوطن، فإن عدداً كبيراً من مقدمي الخدمات لا يمتلكون بيانات موثقة، أو مستوى عال من الدقة في المعلومات المتوفرة.
الصعوبات المرتبطة بمراجعة التعرفة.	عدم دقة البيانات التي يتم تزويدها أو تزويدنا ببيانات غير مكتملة. عدم فصل الاشتراكات حسب نوع الإستهلاك حسب النظام. ببطء استجابة البلديات والإفتقار إلى الجدية وعدم إعطاء الموضوع أولوية.

الفصل الثالث

الأداء المالي

الأداء المالي وتمويل عمليات ونشاطات المجلس

في بداية العام 2022 وبعد دراسة المعطيات المالية المتوفرة ما بين أيدينا واستنادا الى خطة الاستدامة المالية التي تم إعدادها وإتمامها في العام السابق، تم إعداد موازنة قيمتها 669,255 دولار تعتمد على الإيرادات المتوقعة وهي 548,255 دولار من الحكومة الهولندية و81,000 دولار من الحكومة الفرنسية (تم استلامها في نهاية العام المنصرم) إضافة إلى 40,000 دولار دعم حكومي. لم يتم تسجيل أية إيرادات من التراخيص في الموازنة برغم صدور نظام التراخيص حيث أن هذا الأمر مرتبط بإنشاء مرافق المياه الإقليمية.

عن الدعم الحكومي فقد تم إستلام حوالة بقيمة 40,000 دولار مكنتنا من تسديد التزامات المجلس.

الحكومة الهولندية من جهتها قامت بتحويل 548,255 دولار وهي كامل المبالغ المخصصة للعام 2022.

على ضوء هذه المعطيات المتعلقة بالإيرادات المحولة فقد تم تقنين المصاريف قدر الإمكان دون أن يؤثر ذلك على النشاطات والبرامج المخطط تنفيذها، لتتناسب مع الدعم المقدم.

ومن أساليب التقنين التي لجأ إليها المجلس تقليص مطبوعات التقارير وتوزيعها بنسختها الإلكترونية وتحويل بعض الورشات من وجاهية إلى افتراضية باستخدام تقنية الزوم.

من الواضح بناءً على ما سبق أن إصدار نظام التراخيص يشكل خطوة بناءة في إتجاه تمكين المجلس من تحقيق إيراداته الخاصة به وتعزيز ديمومة وجوده ولكن ما زالت هنالك عقبات يتوجب تذليلها ليتمكن المجلس من تحقيق إيراده الذاتي وهي متعلقة بظروف وأسباب خارجة عن إرادة المجلس. وبتقديرنا أن العام 2023 سيتكلل بالبدء بتحصيل الرسم الثابت من التراخيص على إثر الدعم المتلقى من كل من رئاسة الوزراء ووزارة الحكم المحلي.

الجدول التالي يوضح المنحة الهولندية ونسبة تغطيتها لنشاطات ومصاريف المجلس:

السنة	التكلفة التقديرية للنشاطات	نسبة تغطية المنحة الهولندية للمبلغ المطلوب	المبلغ الموافق عليه حسب النسبة المئوية
2020/2019	354,728	100%	354,728
2021/2020	433,794	80%	347,035
2022/2021	525,175	100%	525,175
2023/2022	588,255	100%	588,255
المجموع (بالدولار الأمريكي)	1,901,952	95%	1,815,193

الجدول التالي يوضح المنحة الفرنسية ونسبة تغطيتها لنشاطات ومصاريف المجلس:

السنة	التكلفة التقديرية للنشاطات	نسبة تغطية المنحة الهولندية للمبلغ المطلوب	المبلغ الموافق عليه حسب النسبة المئوية
2022/2021	81,000	100%	81,000

الجدول التالي يوضح الموارد المالية للمجلس للعام 2202 بما فيها ما لم يتحقق بعد:

المصدر	المبلغ بالدولار	ملاحظات
وزارة المالية	40,000	تحقق
الحكومة الهولندية	548,255	تحقق
الوكالة الفرنسية للتنمية	81,000	تحقق
المجموع	669,255	

أما عن توجهات المجلس في الفترة القادمة فتتمثل في استمرار السعي لدى الجهات المعنية لإصدار أدلة التراخيص وتذليل العقبات أمام البدء بجباية التراخيص ليتمكن من تحقيق الإيرادات، كذلك السعي لدى الجهات المانحة للحصول على مصادر تمويل أخرى.

مجلس تنظيم قطاع المياه يحدوه الأمل أن يبدأ بتحصيل الرسم الثابت للتراخيص في العام 2023 ومن ثم تحصيل رسوم التراخيص ليتمكن من الإعتماد على ذاته في تمويل النشاطات المختلفة. وقد قام المجلس بإعداد خطة إستدامة مالية تحتوي سيناريوهات متعددة للمبالغ المجنية من التراخيص حيث أن السيناريو الأكثر تفاؤلا والذي يفترض سداد جميع مزودي الخدمة لرسوم التراخيص حسب كمية المياه يتمثل بمبلغ مقداره 1,302,000 دولار في حين أن السيناريو الأقرب الى الواقعية يتمثل بمبلغ 594,450 دولار.

إن صدور الأنظمة ذات العلاقة خطوة مفصلية مهمة تم تحقيقها ويجب أستكمالها من خلال تمكين المجلس من تحقيق إيراداته الذاتية وتعزيز استدامة عمله.

الفصل الرابع

ملخص العام 2022 والخطط
المستقبلية للعام 2023

من أجل تحقيق الاستدامة المالية:

بعدما تمت المصادقة على نظام إنشاء وترخيص المرافق الإقليمية من قبل مجلس الوزراء، قد أصبح بإمكان المجلس البدء بتحصيل رسوم الترخيص في غضون العام 2023.

إصدار توصيات تخص السياسة المائية:

يعكف المجلس حالياً على تطوير آليات النشر لديه بالتوجه لإصدار توجهات سياسته (policy recommendations) بناءً على مخرجات مراقبة الأداء.

مراقبة جودة المياه:

تعتبر مراقبة مؤشرات جودة مياه الشرب لدى مقدمي الخدمات إحدى الأولويات التي عمل عليها مجلس تنظيم قطاع المياه خلال العام 2022، بحيث تم تفصيل مخرجات المتابعة عن عام 2021 للضفة الغربية وقطاع غزة في كافة التقارير، والمشاركة بعرض النتائج في ورشات المجلس حول مؤشرات الأداء. كما تم إصدار التقارير الشهرية المتعلقة بالمتابعة الدورية لمؤشرات جودة مياه الشرب الخاصة ببعض مقدمي الخدمات.

مراقبة ربعية للمؤشرات الرئيسية:

تم تحديد عدد من مؤشرات الأداء الهامة بالتوافق مع سلطة المياه الفلسطينية ليتم مراقبتها بشكل أكبر من باقي المؤشرات حيث يتم جمعها كل ثلاثة أشهر لتبقي صانعي القرار على بينة بواقع الخدمات بشكل مستمر، ومن هذه المؤشرات نسبة الفاقد والكفاءة ونسبة التحصيل وحصة الفرد اليومية من المياه ونسبة التغطية ونسبة الانفاق على خدمات المياه من مجمل دخل الأسرة.

تقييم أداء وأثر عمل المجلس على قطاع المياه:

يسعى المجلس جاهداً ليكون أداة تغيير إيجابية في قطاع المياه، وعليه فإن المجلس يتوجه حالياً لإعداد تقرير محايد حول أثر وجود المجلس وتدخلاته وإجراءاته الرقابية على قطاع المياه بعد مرور ثماني سنوات على وجوده. الهدف من التقرير سيكون استقاء الدروس الممكنة لزيادة نجاح عمل المجلس، وأدواته الرقابية، وتقاريره، وبياناته. سيتم نشر التقرير بغض النظر عن النتائج التي سيتوصل إليها.

مراجعة التعرفة لأكثر عدد ممكن من مقدمي الخدمات:

تبين من خلال مراقبة الأداء لمقدمي الخدمات أن نسبة مرتفعة منهم لم تحقق استرداد التكاليف إذ بلغت هذه النسبة 22% في المحافظات الشمالية و66% في المحافظات الجنوبية، وأن العمل الحالي هو بخسارة تشغيلية. وقد تبين أن نسبة كبيرة من مقدمي الخدمات تعمل بتعرفة مالية غير مصادق عليها من أي جهة رسمية أو أنه تمت المصادقة عليها قبل أكثر من عشر سنوات وعليه فقد حان الوقت لإجراء مراجعة شاملة لتعرفة خدمات المياه والصرف الصحي في كافة محافظات الوطن خاصة بعد صدور نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي.

وجود نسبة عالية من الفاقد وتدني في نسب التحصيل فإن استدامة بعض مقدمي الخدمات المالية أصبحت موضع قلق. ولهذا قرر المجلس المباشرة بمراجعة التعرفة ضمن ثلاث مجموعات من مقدمي الخدمات كما يلي:

- المجموعة الأولى وتضم 40 مقدم خدمة خلال العام 2023 وتضم أكثر مقدمي الخدمات ممن يعملون بخسارة تشغيلية إلى كبار مقدمي الخدمات.
- المجموعة الثانية وتضم 80 مقدم خدمة خلال 2024.
- الانتهاء من مراجعة التعرفة خلال 2025.

اصدار التراخيص لمقدمي الخدمات:

بعد صدور نظام التراخيص أصبح إلزاماً على المجلس اصدار التراخيص لكافة مقدمي الخدمات اعتباراً من مطلع العام 2023، وعليه فقد تم التوافق مع سلطة المياه الفلسطينية على الصيغة النهائية لطلب الرخصة ومحتواها وآلية إصدارها. وبهذا فسيتم اصدار المجموعة الأولى وتضم 40 رخصة تشغيلية خلال الشهر الأول من العام 2023.

المرشحون لهذه الرخص تضم مقدمي الخدمات الذين يتمتعون باستقلال أو شبه استقلال إداري ومالي ومجالس الخدمات المشتركة ومصالح المياه ومن تم ترشيحهم لتشكيل مصالح مياه إقليمية.

توجهات أخرى للمجلس خلال الفترة القادمة:

- مراقبة العمليات التشغيلية: يعتزم المجلس تقديم تدريب مكثف لمقدمي الخدمات في هذا الجانب بناءً على الدليل الذي تم إعداده مؤخراً من قبل المجلس.
- مراقبة مدى الالتزام بقواعد حوكمة تقديم الخدمات: سيبقى هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس وضمن المراقبة السنوية.
- مراقبة أسعار المياه والخدمات: بعد صدور تعليمات التعرفة يقوم المجلس بوضع خطة لمراجعة شاملة للتعرفة لدى كافة مقدمي الخدمات، تعتمد في تنفيذها على سلم أولويات يأخذ بعين الاعتبار نتيجة مراقبة الأداء المالي وحجم مقدم الخدمة ووضع التعرفة المطبقة حالياً.
- استكمال العمل على مراقبة جودة مياه الشرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بالتعاون مع أكبر عدد من المقدمين ضمن خطة عمل تدريجية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- نشر التقارير: مع ارتفاع عدد مقدمي الخدمات الذين يخضعون للمراقبة إلى حوالي 300، فإن المجلس يعتزم رفع كافة البيانات على قاعدة البيانات، ونشر بعض المؤشرات فقط ذات الأثر الأكبر منها في تقديم الخدمات وتقييم السياسات.
- سيباشر المجلس قريباً بصياغة برنامج حوافز الأداء لمقدمي الخدمات بالتنسيق مع سلطة المياه.

